الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/INF/2–E/ECA/CM/57/INF/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 March 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢– ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

التغييرات التنظيمية الأخيرة في أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا– معلومات أساسية

١– لقد جرت مشاورات داخلية وخارجية في إطار الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة البرنامجية والفعالية التنظيمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تمشيًا مع رؤية الأمين العام المتمثلة في تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج أفضل، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدت المشاورات إلى إجراء تعديلات ضرورية لا تترتب عليها تكاليف صممت لتعزيز الأثر.

٢– وعقب قيام مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة باعتماد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك البرنامج الفرعي الجديد ٣ المتعلق بالتكنولوجيا والابتكار، والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية، والبرنامج الفرعي الجديد ٥ المتعلق بالمناخ، والأمن الغذائي والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر والأزرق، والبرنامج الفرعي ١ المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، والشؤون المالية والحوكمة، الذي أعيدت تسميته، كانت هناك حاجة إلى إعادة تشكيل الشعب والأقسام ذات الصلة داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

A-25-00353 (A)

٣- والغرض من هذه المذكرة هو اطلاع مؤتمر الوزراء خلال الدورة الحالية للجنة الاقتصادية على التطورات الأخيرة التي استلزمت إجراء تغييرات تنظيمية طفيفة. والغرض من التعديلات هو:

(أ) تنمية القدرات القائمة مع توفير إطار للتوسع والمساهمات مستقبلًا في الأهداف العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ب) تعزيز اتساق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وتوضيح هذا التعاون وإبرازه؛

(ج) تعزيز التعاون الأمثل والأكثر فعالية مع الاتحاد الأفريقي، والتكيف مع عمليات الإصلاح الإقليمي ودعم تنفيذها بشكل أفضل؛

(د) إعادة تشكيل الهيكل البرنامجي للبرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تركز على التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية، والتمويل، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية؛

(هـ) الحرص على أن تكون تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدعم الذي تقدمه لأعضائها أكثر تأثيرًا، بهدف التعجيل بتحقيق التنمية والتحول في القارة.

ثانيا- الملامح البارزة للتغييرات التنظيمية

ألف-شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج

٤- في ضوء المشاورات المكثفة التي أُجريت داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجهود الجارية لإعادة ترتيب هيكلها التنظيمي وتكوين ملاك موظفيها لضمان ملاءمتهما للغرض، أُدخلت بعض التغييرات التنظيمية الطفيفة في شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج. وتتمثل المهمة الرئيسية للشعبة في تعزيز ثقافة المساءلة، والشفافية وضبط الجودة وتطبيق الدروس المستفادة في جميع مجالات عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، تهدف الشعبة إلى تعزيز التماسك التنظيمي على المستويين الرأسي والأفقي من أجل تحقيق الأداء الأمثل والعالي الجودة داخل المنظمة.

٥- وكانت الشعبة منظمة في السابق في ثلاثة أقسام هي: قسم السياسات المؤسسية والتخطيط، وقسم الرصد والإبلاغ والتقييم، وقسم الاتساق وضمان الجودة على نطاق المنظومة. وقد أُعيد في الوقت الراهن تنظيم قسم الاتساق وضمان الجودة على نطاق المنظومة في قسمين منفصلين: قسم الاتساق على نطاق المنظومة، وقسم ضمان الجودة وإدارة المخاطر والامتثال.

٦- وسيجري تعزيز قسم الاتساق على نطاق المنظومة وسيحتفظ بجميع مهامه الأساسية، التي تشمل: تيسير تنفيذ الإصلاحات الإقليمية للأمم المتحدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك عن طريق العمل مع منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وكيانات منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وتيسير إقامة علاقات عمل قوية وموجهة نحو تحقيق النتائج مع الشركاء الإقليميين المهمين، وبخاصة الاتحاد الأفريقي ووكالاته، بما في ذلك وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي؛ والحرص على الاتساق والتنسيق الفعال في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصُعُد الوطني والإقليمي والعالمي.

٧- ويُعد إنشاء قسم ضمان الجودة وإدارة المخاطر والامتثال الجديد مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز نزاهة العمليات وفعاليتها بما يتماشى مع الإصلاحات المقترحة في سياق مبادرة ''الأمم المتحدة ٢,٠'' المقدمة من الأمين العام. ويعالج القسم الاحتياجات المتغيرة البرنامجية والمتعلقة بالكفاءة من خلال ضمان استيفاء برامج اللجنة وعملياتها ونواتجها لأعلى معايير الجودة والتزامها بمتطلبات الامتثال الصارمة، والحرص على فعالية إدارة المخاطر المرتبطة بها. وبالنظر إلى الدور المحوري للجنة في تشكيل خطة تنمية أفريقيا، فإن هذا النهج الاستباقي سيساعد على ضمان أن يظل تحسين الكفاءة البرنامجية، والمساءلة والفعالية التنظيمية في صلب خطة إصلاح الأمم المتحدة. إن إدماج هذه المهام في قسم متماسك يؤكد التزام اللجنة بالتميّز التشغيلي والاصطفاف إلى جانب إصلاحات الأمين العام، التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة البرنامجية والفعالية المؤسسية. وستكفل التغييرات ترشيد استخدام الموارد مع الحفاظ على سلامة المهام المترابطة بطبيعتها.

باء- شعبة تنمية وتمويل القطاع الخاص

٨- وأعيد توزيع الأقسام التي تتألف منها شعبة تنمية وتمويل القطاع الخاص على شعب أخرى. ومع ذلك، يظل عمل اللجنة محوريًا في مجال تطوير القطاع الخاص، وسيدمج في جميع البرامج الفرعية بوصفه أولوية شاملة.

جيم- شعبة التكنولوجيا، والابتكار، والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية

٩- أنشئ قسم جديد سُمي قسم التكنولوجيا والابتكار والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية، وهو يضم قسم الابتكار والتكنولوجيات القائم من قبل، وقسم الطاقة، والبنية التحتية والخدمات. وفي الشعبة الجديدة، يطلق على هذين القسمين الآن اسم قسم التكنولوجيات الناشئة والرائدة، والابتكار والتحول الرقمي، وقسم الربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية، على التوالي. وستعمل الشعبة على النهوض بالنمو الشامل للجميع، والتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين الربط بالشبكات واللوجستيات، وتطوير البنية التحتية.

دال– شعبة تغير المناخ، والأمن الغذائي والموارد الطبيعية

١٠- أعيد تنظيم شعبة التكنولوجيا، وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية لتصبح شعبة تغير المناخ، والأمن الغذائي والموارد الطبيعية، وهي تضم الأقسام التالية: المركز الأفريقي لسياسات المناخ، وقسم الموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق، وقسم الأراضي والتحول الزراعي. وستعمل الشعبة على تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي، والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة من خلال تسخير إمكانات الأراضي، والموارد الطبيعية والاقتصادات الخضراء والزرقاء لتحقيق التنمية المستدامة.

هاء– شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة

١١- وأعيد تنظيم شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة لتصبح شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، وهي تضم الأقسام التالية: قسم تحليل الاقتصاد الكلي، وقسم التخطيط الإنمائي، وقسم المؤسسات والحوكمة الاقتصادية، وقسم الشؤون المالية وتعبئة الموارد المحلية. وستعمل الشعبة على تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أفريقيا من خلال التخطيط الإنمائي المعزز والفعال، وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز حوكمة الاقتصاد وإدارته، والتمويل الابتكاري للقطاعين العام والخاص.

واو– البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، المكوّن ١، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا – تعديل هدف الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٦

١٢- مع مراعاة الحاجة إلى التحول الهيكلي والتنمية المتوازنة في شمال أفريقيا، واعترافًا بالقيود والتحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية في التركيز على العمالة فحسب، لا سيما عمالة النساء والشباب، فإن هدف المكون ١ من البرنامج الفرعي ٧ كان أكثر اتساقا مع جدول الأعمال الأوسع نطاقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا والنواتج المتوخاة.

١٣- وفي العمل المنجز كجزء من ذلك المكوّن، تم التركيز على أهمية سياسات الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية، والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي، والتصنيع، التي تشكل جزءا من الركائز الاستراتيجية للجنة، والحاجة إلى الاعتراف بشكل أفضل بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين. ونتيجة لذلك، سيتم استبدال هدف المكوّن الذي وضع في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٥، وهو تحديدا ''تعزيز بيئة استحداث فرص العمل في شمال إفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، والإدارة المالية والتكامل الإقليمي وتحقيق اعتراف أفضل بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين''، بما يلي: ''تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في شمال إفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، والإدارة المالية، والتكامل الإقليمي والاعتراف بشكل أفضل بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين''.

ثالثا- الاستنتاجات والخطوات التالية

١٤- بالنظر إلى الطابع المستمر لعملية الإصلاح، ستواصل أمانة اللجنة قيادة عملية التنفيذ المشترك في أفريقيا للتوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن النهوض بالإصلاح الإقليمي. سيستمر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاسترشاد بتنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، والذي سيساهم في تعزيز الشراكات والتنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق خطة تنمية أفريقيا بشكل جماعي. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بذل جهودها الاستباقية لدعم برنامج إصلاح الأمم المتحدة، وستضطلع بدور بالغ الأهمية في تشكيل أولويات التنمية في أفريقيا.